أكد في مقابلة مع «كونا» أن التعاون الدفاعي ركيزة أساسية للعلاقات الثنائية

السفير البريطاني: التزامنا بأمن الكويت وسيادتها وسلامة أراضيها ثابت وراسخ لا يتزعزع

- الكويت تحظى باحترام كبير بوصفها شريكاً إقليمياً مهماً بفضل نهجها القائم على الحوار والديبلوماسية
- المملكة المتحدة تُقدِّر عالياً الجهود الكويتية الرامية إلى دعم الحلول البناءة للتحديات الإقليمية
- الأولويات البريطانية تشمل مواصلة تعميق التعاون العسكري وتعزيز برامج التدريب المشترك

سفير المملكة المتحدة قدسي رشيد

كونا: أكد سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى البلاد قدسي رشيد التزام بلاده الراسخ بأمن الكويت وسيادتها وسلامة أراضيها، مشددا على أن العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين منذ أكثر من 125 عاما تمثل شراكة استراتيجية متينة تقوم على الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق في مختلف المجالات.

وقال السفير رشيد، في مقابلة خاصة مع «كونا»، ان المملكة المتحدة تعتبر دولة الكويت واحدة من أقدم وأهم شركائها في منطقة الخليج، مؤكدا أن الروابط التي تأسست على مدى أكثر من قرن لاتزال تحتفظ بأهميتها في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة.

وأضاف أن ما يميز العلاقات الكويتية ـ البريطانية شموليتها وتنوع مجالات التعاون فيها، إذ يشكل التعاون الدفاعي والأمني محورا أساسيا لهذه الشراكة التي امتدت لتشمل التجارة والاستثمار والرعاية الصحية والتعليم والطاقة والثقافة والابتكار.

وأوضح أن البلدين يعملان بصورة وثيقة لمواجهة التحديات المشتركة وفي مقدمتها الأمن الإقليمي والتنويع الاقتصادي والاستفادة من الفرص التي توفرها التقنيات الحديثة بما يعكس تطور العلاقات الثنائية وقدرتها على مواكبة المتغيرات.

وأشار في هذا السياق إلى الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى ومن بينها زيارة نائب رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد لامي في أبريل 2026 إلى جانب زيارات كبار المسؤولين الدفاعيين البريطانيين ومستشار أول الدفاع البريطاني للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا الفريق الركن البحري إدوارد ألجرين، مؤكدا أن هذه اللقاءات تعكس عمق الشراكة الاستراتيجية وتجدد التزام المملكة المتحدة بالوقوف إلى جانب الكويت في الأوقات الصعبة.

وفيما يتعلق بالتعاون الدفاعي بين البلدين، أكد السفير رشيد أن العلاقات العسكرية تمثل إحدى أقوى ركائز الشراكة الكويتية ـ البريطانية، لافتا إلى أن الروابط التي ترسخت خلال تحرير دولة الكويت عام 1991 لاتزال تشكل أساسا متينا للتعاون الوثيق والثقة المتبادلة بين القوات المسلحة في البلدين.

- المملكة المتحدة تعتبر الكويت واحدة من أقدم وأهم شركائها في منطقة الخليج
- نتطلع لتعزيز التعاون مع الكويت في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية والطاقة النظيفة والرعاية الصحية والتعليم العالي
- البلدان يعملان بصورة وثيقة لمواجهة التحديات المشتركة وفي مقدمتها الأمن الإقليمي
- العلاقات العسكرية تمثل إحدى أقوى ركائز الشراكة الكويتية ـ البريطانية و هناك فرص كبيرة لتوسيع حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة

وقال إن التعاون الدفاعي يشمل مجموعة واسعة من المجالات من بينها التدريب العسكري والتعليم العسكري المتخصص وتطوير القدرات والتجهيزات الدفاعية وتبادل الخبرات في مواجهة الطائرات المسيرة فضلا عن تعزيز التنسيق بين المؤسسات الدفاعية والأمنية.

وأضاف أن التواصل المستمر بين الجهات العسكرية في البلدين يسهم في تعزيز الجاهزية والقدرة على مواجهة التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية، مشيرا إلى أن الزيارات الأخيرة لكبار المسؤولين العسكريين البريطانيين أسهمت في تعزيز التعاون وتطوير القدرة على العمل المشترك بين القوات المسلحة الكويتية والبريطانية.

وشدد على أن الهدف الأساسي من هذا التعاون يتمثل في ضمان استمرار تبادل الخبرات والمعرفة بين القوات المسلحة في البلدين وتعزيز قدرتها على العمل بصورة فعالة دعما للأمن والاستقرار الإقليميين.

وحول التطورات الأمنية التي تشهدها المنطقة، قال السفير رشيد ان التزام المملكة المتحدة بأمن دولة الكويت وسيادتها وسلامة أراضيها التزام ثابت لا يتزعزع، مؤكدا أن بلاده وقفت إلى جانب الكويت في محطات تاريخية مفصلية وأن هذا الموقف لا يزال راسخا كما كان خلال تحرير الكويت.

وأوضح أنه خلال التوترات الإقليمية الأخيرة عملت المملكة المتحدة بصورة وثيقة مع دولة الكويت وشركائها في منطقة الخليج لدعم الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال التنسيق المستمر والحفاظ على حضور مناسب في المنطقة والتركيز على حماية حرية الملاحة وسلامة الشركاء.

وأضاف أن هذه الجهود جسدت مجددا الطبيعة العملية للشراكة الأمنية بين الكويت والمملكة المتحدة وأظهرت أهمية التنسيق المشترك في التعامل مع التطورات والتحديات التي تواجه المنطقة.

وأشاد السفير رشيد بالدور الذي تؤديه دولة الكويت في تعزيز الاستقرار الإقليمي، مؤكدا «أنها تحظى باحترام كبير بوصفها شريكا إقليميا مهما بفضل نهجها الثابت القائم على الحوار والدبلوماسية وخفض التصعيد».

وقال ان المملكة المتحدة تقدر عاليا الجهود الكويتية الرامية إلى دعم الحلول البناءة للتحديات الإقليمية وتعتبر الكويت شريكا رئيسيا في استراتيجيتها طويلة المدى تجاه منطقة الخليج.

وعن مستقبل العلاقات الثنائية، أكد السفير البريطاني أن آفاق التعاون بين البلدين واعدة وأن المرحلة المقبلة ستشهد التركيز على توسيع الشراكة في القطاعات التي تسهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد والأمن.

وأوضح أن الأولويات البريطانية تشمل مواصلة تعميق التعاون العسكري وتعزيز برامج التدريب المشترك واستكشاف فرص التعاون في التقنيات الناشئة والأمن السيبراني وتطوير القدرات الدفاعية المستقبلية مع استمرار التعاون الدفاعي باعتباره إحدى الركائز الرئيسية للعلاقات الثنائية.

وفي الجانب الاقتصادي، قال ان هناك فرصا كبيرة لتوسيع حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة، مؤكدا أن المملكة المتحدة لاتزال وجهة رئيسية للاستثمارات الكويتية، فيما تواصل الشركات البريطانية الاسهام في دعم التنمية الاقتصادية في الكويت وتحقيق أهداف رؤية «كويت جديدة 2035».

وأضاف أن بلاده تتطلع إلى تعزيز التعاون مع الكويت في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية والطاقة النظيفة والرعاية الصحية والتعليم العالي والخدمات المالية بما يدعم جهود التنويع الاقتصادي والابتكار في البلدين.

وأشار إلى أن اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أعلن عنه في 20 مايو 2026 يمثل محطة مهمة في مسيرة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين.

وذكر أن الاتفاقية ستسهم بعد دخولها حيز التنفيذ في تقليص الحواجز التجارية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وفتح آفاق جديدة أمام الشركات والمستثمرين في الكويت والمملكة المتحدة إلى جانب تعزيز التعاون في قطاعات الخدمات والتجارة الرقمية.

وأكد أن هذه الخطوة تنسجم مع الطموحات المشتركة للبلدين في مجالات التنويع الاقتصادي والابتكار وتعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية طويلة الأمد.

وفيما يتعلق بالآليات الرامية إلى تطوير العلاقات الثنائية، قال السفير رشيد إن الحوار الاستراتيجي الكويتي ـ البريطاني واللقاءات المنتظمة رفيعة المستوى يوفران إطارا مهما لتحديد فرص التعاون الجديدة ومتابعة تنفيذ المبادرات المشتركة في مختلف القطاعات.

واختتم السفير البريطاني قدسي رشيد مقابلته مع «كونا» بالتأكيد على أن الطموح المشترك للكويت والمملكة المتحدة يتمثل في بناء شراكة حديثة ومبتكرة تتطلع إلى المستقبل وتحقق فوائد مستدامة للبلدين والشعبين الصديقين.

بمناسبة مرور 65 عاماً على إقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين

ناصر المحمد يفتتح الأسبوع الفرنسي الأول اليوم

أسامة دياب

برعاية وحضور سمو الشيخ ناصر المحمد يفتتح اليوم الأربعاء الأسبوع الفرنسي الأول في دولة الكويت، والذي يقام تحت شعار «فرنسا في الكويت» في العاصمة مول، وذلك بمناسبة مرور 65 عاما على إقامة العلاقات الديبلوماسية بين دولة الكويت والجمهورية الفرنسية، وبحضور السفير الفرنسي أوليفييه غوفان، ولفيف من الوزراء والشيوخ، ورؤساء البعثات الديبلوماسية، وممثلي الشركات الفرنسية والمسؤولين والشخصيات العامة، على أن يستمر المعرض يومي الخميس والجمعة.

وتأتي انطلاقة هذا الحدث الاقتصادي والثقافي البارز في أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى دولة الكويت في 19 أكتوبر الجاري، واستقبله خلالها صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.

وقد شكلت هذه الزيارة محطة محورية كبرى تتوج مسيرة 65 عاما من العلاقات الديبلوماسية والثنائية الراسخة، وشهدت توقيع العديد من اتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات الاقتصاد، والدفاع، والبحث العلمي، وزيادة التعاون التعليمي والثقافي وتبادل الخبرات، مما يعكس الزخم المتصاعد والشراكة الإستراتيجية العميقة بين البلدين.

ويشهد الأسبوع مشاركة واسعة من شركات فرنسية بارزة عاملة في الكويت، تغطي قطاعات متعددة تهدف إلى التعريف بالخبرات والمزايا الفرنسية في مجالات الثقافة، والتعليم، وفنون الطهي، والسيارات، والصناعات عالية التقنية، والتطوير المؤسسي، بمشاركة علامات تجارية عالمية ومشهورة.

سمو الشيخ ناصر المحمد

أحمد إسماعيل بهبهاني

وفي السياق ذاته، أكد رئيس اللجنة المنظمة، أحمد إسماعيل بهبهاني، أن رعاية سمو الشيخ ناصر المحمد للحدث تجسد عمق وتاريخ العلاقات الكويتية ـ الفرنسية، وحرص سموه الدائم على دعم الفعاليات التي توثق الأواصر التاريخية بين البلدين الصديقين، لاسيما وأن احتفالنا اليوم بمرور 65 عاما على إقامة العلاقات الديبلوماسية يعكس مسيرة طويلة من الصداقة والتعاون والتبادل بين الشعبين الصديقين.

وقال بهبهاني: «إن العلاقات الكويتية ـ الفرنسية تمثل نموذجا فريدا للعلاقات القائمة على أسس صلبة من الصداقة والتعاون الشامل، وقد شهدت محطات بارزة وتطورا مستمرا في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية، العسكرية، والثقافية والتعليمية». وأشار بهبهاني إلى أن زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد إلى فرنسا في يوليو 2025 ـ والتي كانت الزيارة الرسمية الأولى لسموه منذ توليه مقاليد الحكم ـ وصولا إلى زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأخيرة للكويت، قد جسدت بعمق متانة هذه الشراكة، وعكست الإرادة المشتركة لقيادتي البلدين لتعزيز التعاون في مختلف القطاعات.

أكد أن خطة العمل المشتركة تشمل استثمارات متبادلة

السفير موريني: إيطاليا والكويت نحو شراكة إستراتيجية.. تعاون دفاعي وأمني حتى 2030

- اتفاقيات جديدة مع الكويت تشمل الدفاع والأمن والاستثمار ومكافحة الجريمة المنظمة
- إيطاليا تؤكد التزامها بأمن الكويت وتستعد لتوسيع التعاون العسكري والأمني
- نعمل مع الكويت على مكافحة التهريب والاتجار بالبشر والمخدرات والجريمة المنظمة

أسامة دياب

أكد سفير الجمهورية الإيطالية لدى البلاد لورينزو موريني أن زيارة رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي جورجيا ميلوني إلى الكويت تمثل محطة مهمة في مسار العلاقات الثنائية، وتؤسس لمرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، في ضوء اعتماد خطة عمل مشتركة تمتد حتى عام 2030، تشمل مبادرات للتعاون السياسي والدفاعي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب قطاعات حيوية أخرى.

وقال موريني، في تصريح صحافي، إن الزيارة عكست عمق العلاقات الكويتية ـ الإيطالية ومتانتها، وأكدت حرص قيادتي البلدين على الارتقاء بها إلى مستويات أوسع من التنسيق والتعاون، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد العمل على ترجمة التفاهمات والاتفاقيات إلى مشروعات ومبادرات عملية تخدم المصالح المشتركة. وأوضح أن الزيارة جاءت تتويجا للتواصل المستمر بين قيادتي البلدين خلال العام الماضي، والذي شهد لقاءات على هامش اجتماعات دولية وزيارات متبادلة لعدد من الوزراء والمسؤولين، بينهم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية، بما يعكس اتساع مجالات التعاون وتنامي التنسيق السياسي بين الجانبين.

وأشار موريني إلى أن الزيارة شهدت توقيع اتفاقيتين، إلى جانب اعتماد خطة عمل مشتركة تمثل خارطة طريق لتطوير العلاقات الكويتية ـ الإيطالية حتى عام 2030، موضحا أنها تتضمن محاور متعددة، في مقدمتها الحوار السياسي والدفاع والأمن والتعاون الفني، فضلا عن الاقتصاد والاستثمارات والكهرباء والتحول الرقمي والصناعات الغذائية والأمن العام والتعاون القضائي والصناعات الإبداعية والصحة والتعليم.

وأكد أن التحدي الأساسي في المرحلة المقبلة يتمثل في تحويل هذه الخطة إلى نتائج ملموسة، من خلال تحديد المبادرات المناسبة وآليات تنفيذها، مشيرا إلى أن الاتفاق بين قيادتي البلدين يضع على عاتق السفراء والمسؤولين والخبراء مسؤولية متابعة الملفات المشتركة وتطويرها بما يحقق الأهداف المتفق عليها.

ولفت إلى أن الرسالة الأساسية للزيارة تتمثل في أن الكويت وإيطاليا صديقتان وشريكتان تجمعهما علاقات وثيقة تقوم على الاحترام المتبادل والتضامن والوفاء بالالتزامات، مؤكدا أن البلدين وقفا إلى جانب بعضهما في محطات مهمة من تاريخهما.

وشدد على أن العلاقات بين البلدين لا تقوم على الاتفاقيات وحدها، وإنما تستند إلى الثقة والالتزام المتبادل والحرص على تنفيذ التعهدات، مؤكدا استعداد إيطاليا للوقوف إلى جانب الكويت كلما احتاجت إلى الدعم، ومواصلة العمل المشترك في مختلف المجالات.

السفير الإيطالي لورينزو موريني متحدثا خلال المؤتمر الصحافي (ريليش كومار)

أمن الكويت من أمن إيطاليا

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية، أكد موريني أن ما تشهده المنطقة يترك تأثيرات كبيرة على إيطاليا وأوروبا، مشددا على أن أمن الكويت واستقرارها يمثلان ركيزة أساسية لأمن بلاده واستقرارها ورفاهها. وقال إن أمن الكويت من أمن إيطاليا، وان استقرار المنطقة يرتبط باستقرار أوروبا، مؤكدا استعداد بلاده لمساندة الكويت وشركائها في المنطقة والمشاركة في المبادرات الرامية إلى تعزيز الاستقرار، معتبرا أن مواجهة التحديات الإقليمية تتطلب تعاونا واسعا وتنسيقا بين الأطراف المعنية.

وأضاف أن الجانبين بحثا سبل تعزيز التعاون الأمني والدفاعي، انطلاقا من كونهما شريكين يعملان معا من أجل أمن الكويت والمنطقة، مشيرا إلى أن إيطاليا مستعدة لتوسيع هذا التعاون وفقا للاحتياجات الكويتية والبرامج التي يتفق عليها الطرفان.

استثمارات متبادلة

وفي الشأن الاقتصادي، أوضح السفير الإيطالي أن الاتفاق الموقع بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية ووكالة التجارة الإيطالية (ICE) يستهدف تعزيز الاستثمارات المباشرة وتوسيع التعاون بين القطاع الخاص في البلدين.

وبين أن الاتفاق يركز على تشجيع الشركات الإيطالية على الاستثمار في الكويت، ونظيراتها الكويتية على الاستثمار في إيطاليا، إلى جانب زيادة تدفقات الاستثمار وتطوير المبادرات الترويجية المشتركة وتحديد القطاعات التي يمكن للجانبين العمل فيها معا. وأشار إلى أن رئيس وكالة التجارة الإيطالية التقى نظيره الكويتي خلال مراسم التوقيع، ما أتاح فرصة لبحث آفاق تطوير التعاون المؤسسي، مؤكدا أن العمل جار على إعداد مبادرات عملية لتفعيل الاتفاق وتعزيز التواصل بين الجهات المعنية في البلدين.

وفيما يتعلق بالتعاون الدفاعي، ذكر موريني أن شركة «ليوناردو» الإيطالية وقعت خطاب نوايا مع وزارة الدفاع الكويتية، موضحا أن الوثيقة لا تمثل عقدا ملزما، وإنما تعكس رغبة مشتركة في بحث فرص توسيع التعاون في مجالات محددة.

وأضاف أن الشركة، التي تخضع لسيطرة الدولة الإيطالية، مستعدة للعمل مع الجهات الكويتية في عدد من القطاعات، لافتا إلى أن «ليوناردو» موجودة بالفعل في الكويت، وتشارك في برنامج طائرات «يوروفايتر»، كما تتولى أعمالا مرتبطة بنظام الرادار الخاص بالطيران المدني.

وأشار إلى استكمال الإجراءات الأولية لاتفاق تعاون بين قوات الدرك الإيطالية «كارابينييري» والحرس الوطني الكويتي، موضحا أن الاتفاق المرتقب توقيعه قريبا سيفتح المجال أمام تنفيذ أنشطة مشتركة في المجال الأمني.

وبين أن التعاون القائم بين وزارتي الدفاع في البلدين لا يشمل الحرس الوطني، نظرا إلى طبيعة تبعيته المؤسسية، الأمر الذي استدعى العمل على اتفاق منفصل ينظم التعاون بين «كارابينييري» والحرس الوطني الكويتي.

وفي سياق التعاون الأمني، أوضح موريني أن وفدا فنيا من وزارة الداخلية الكويتية زار إيطاليا لبحث مجالات التعاون الممكنة في إطار خطة العمل المشتركة، بما يشمل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتهريب والاتجار بالمخدرات والبشر، إلى جانب تبادل الخبرات في إدارة المؤسسات الإصلاحية والسجون.

وأضاف أن المباحثات تناولت سبل التعامل مع السجناء الأجانب وأفراد المنظمات الإجرامية الدولية، وتطوير أساليب إدارة السجون وتعزيز الإجراءات الأمنية وتدريب العاملين، فضلا عن الاستفادة من الخبرات الفنية في تصميم المنشآت الإصلاحية وتشغيلها. وأكد أن التعاون الجمركي يمثل عنصرا أساسيا في مكافحة التهريب والاتجار غير المشروع عبر الحدود البرية والموانئ والمطارات، مشددا على أهمية توظيف التقنيات الحديثة في الكشف عن المواد المهربة وتعزيز الرقابة الحدودية.

وتطرق موريني إلى التعاون في مجال الحماية المدنية وإدارة الأزمات، موضحا أن هذا المجال لا يقتصر على الاستجابة العسكرية، بل يشمل تنسيق الجهود بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية والخدمات الصحية وقطاعات الكهرباء والمياه والغذاء، لضمان استمرار الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات السكان خلال الأزمات والكوارث الطبيعية.

وأشار إلى أن إيطاليا تمتلك خبرة في التعامل مع الكوارث الطبيعية، بما فيها الفيضانات والثورات البركانية، لافتا إلى أهمية التنسيق بين المؤسسات العسكرية والمدنية في إدارة الأزمات وتوفير الخدمات الأساسية للمتضررين.

وأضاف أن وفودا كويتية زارت إيطاليا ودولا أوروبية أخرى للاطلاع على التجارب والممارسات المعتمدة في هذا المجال، مؤكدا أن التعاون الدولي ضرورة تفرضها الطبيعة العابرة للحدود لبعض تداعيات الكوارث، مستشهدا بإرسال إيطاليا مروحيات وطائرات لمساعدة إسبانيا خلال حرائق الصيف الماضي.

وفيما يتعلق بوجود القوات الإيطالية في الكويت وإمكانية زيادة أعدادها، أكد موريني أن الأمر يرتبط بالبرامج التي سيتفق عليها الجانبان، موضحا أنه لا توجد في الوقت الراهن أعداد محددة أو خطة نهائية لزيادة القوات، إلا أن إيطاليا مستعدة لتعزيز التعاون وفقا لاحتياجات الكويت ومتطلباتها.

وبشأن تسليم الدفعات المتبقية من الطائرات المقاتلة، أوضح أن الملف لم يبحث خلال لقاء رئيسة الوزراء الإيطالية، باعتباره إجراء فنيا مستمرا، مؤكدا أن أنشطة التدريب بدأت بالفعل، وأنه يتوقع تسليم طائرات إضافية قريبا.

وأشار إلى ضرورة تقييم الأضرار التي لحقت ببعض المنشآت التي تستخدمها الطائرات نتيجة الحرب، والتحقق من توافر الظروف التشغيلية المناسبة قبل استكمال الإجراءات، موضحا أن تقييم الوضع يقع ضمن اختصاص السلطات الكويتية المعنية، وأنه لا يملك تفاصيل فنية بشأن سير هذه العملية.

واختتم موريني بالتأكيد على أن زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية تمثل بداية مرحلة جديدة من العمل المشترك، وأن تنفيذ خطة العمل المعتمدة حتى عام 2030 من شأنه توسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والدفاعي، وتعزيز الشراكة بين الكويت وإيطاليا بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.